اليابان تدرس اللجوء لاحتياطياتها النفطية للحد من ارتفاع الأسعار

السعودية تحافظ على مكانتها كأكبر مصدر للنفط إلى الصين

أظهرت بيانات الجمارك الصينية أن السعودية احتفظت بصدارتها لموردي النفط الخام إلى الصين للشهر 11 على التوالي في أكتوبر مع زيادة الكميات الموردة 19.5بالمئة عن الفترة نفسها قبل عام.

وأظهرت بيانات من الإدارة العامة للجمارك أن إجمالي واردات النفط السعودي بلغ 7.1 مليون طن بما يعادل 1.67 مليون برميل يوميا بزيادة 19.5بالمئة عن 1.4 مليون برميل يوميا قبل عام ومقارنة مع 1.94 مليون برميل يوميا في سبتمبر.

وزادت الواردات من روسيا بما فيها النفط المورد عبر خطوط أنابيب 1.3بالمئة عن الفترة نفسها من 2020 إلى 6.6 مليون طن الشهر الماضي وهو ما يعادل 1.56 مليون برميل يوميا. ويأتي ذلك بالمقارنة مع 1.49 مليون برميل يوميا في سبتمبر.

جاء نمو الإمدادات الروسية خاصة الإمدادات من مزيج إسبو الرئيسي في أعقاب إصدار الصين حصص استيراد جديدة في أغسطس وأكتوبر مما سمح لشركات مستقلة بزيادة مشترياتها من واحد من الخامات المفضلة لديها.

ومع ذلك انخفض إجمالي واردات الصين من النفط الخام في أكتوبر إلى أدنى مستوى في 3 سنوات في ظل تقييد كبير تفرضه بكين على واردات شركات التكرير المستقلة.

وانخفضت الإمدادات من البرازيل 53.2بالمئة عن الفترة نفسها من 2020 فيما تراجعت الإمدادات من أمريكا 91.8بالمئة.

وتظهر البيانات الرسمية باستمرار أن الصين لم تستورد أي نفط من إيران أو فنزويلا منذ بداية 2021 إذ تحجم شركات النفط الوطنية بسبب مخاوف بشأن العقوبات الأمريكية.

نقلت وكالة أنباء «كيودو» عن رئيس وزراء اليابان فوميو كيشيدا، قوله إن حكومته تدرس استخدام كميات من النفط من احتياطياتها لمواجهة ارتفاع أسعار النفط الخام.

وقالت «كيودو» إنها ستكون أول مرة تلجأ فيها اليابان لاحتياطياتها النفطية من أجل خفض الأسعار، رغم أن البلاد سبق لها أن استغلت احتياطياتها لمواجهة كوارث طبيعية ومخاطر جيوسياسية، وفقاً لوكالة «رويترز».

وحثت حكومة الرئيس الأميركي جو بايدن، بعضاً من أكبر اقتصادات العالم، على بحث الإفراج عن كميات من النفط من احتياطياتها الاستراتيجية لوقف ارتفاع أسعار الطاقة.

وتشمل الطلبات مطالبة الصين لأول مرة بدراسة الإفراج عن مخزونات من الخام. وتواجه حكومة بايدن تراجعاً في معدلات التأييد وارتفاع أسعار البنزين.

ونقلت «كيودو» عن كيشيدا قوله للصحافيين: «نواصل النظر فيما يمكننا القيام به على أساس أن اليابان ستنسق مع الولايات المتحدة والدول الأخرى المعنية».

الشركات الكورية تزيد استثماراتها بأكثر من 7 بالمئة منذ بداية العام

رفعت الشركات الكبرى في كوريا الجنوبية من استثماراتها بأكثر من 7 في المائة خلال الأشهر التسعة الأولى من 2021، في إطار الجهود المبذولة لإيجاد محركات نمو مستقبلية رغم تداعيات جائحة فيروس «كورونا»، حسبما ذكر متتبع الشركات. وبلغ الإنفاق الرأسمالي المجمع لـ336 شركة من بين أكبر 500 شركة في البلاد 124.4 تريليون وون (105 مليارات دولار أميركي)، في الفترة من يناير إلى سبتمبر الماضيين، بزيادة قدرها 7.3 في المائة عن عام 2020، وفقاً لمؤسسة «سي إي أو سكور» لأبحاث السوق في سيول.

وزادت الشركات في قطاعات المعلومات والتكنولوجيا والكهرباء والإلكترونيات استثماراتها في المرافق بأكثر من 12 تريليون وون خلال فترة التسعة أشهر، بحسب ما أوردته وكالة «يونهاب» الكورية الجنوبية للأنباء.

وعلى النقيض من ذلك، خفضت شركات البتروكيماويات والسيارات وقطع الغيار وبناء السفن والآلات والصناعات الفولاذية الإنفاق الرأسمالي في أعقاب تفشي «كورونا».

وكانت شركة «سونغ» للإلكترونيات أكبر الشركات إنفاقا بنحو 37 تريليون وون، بزيادة قدرها 28 في المائة عن الفترة ذاتها من العام الماضي.

وجاءت «إس كيه هاينكس» في المركز الثاني بنحو 2.4 تريليون وون، ثم «سونغ إس دي إس»، بنحو 413.4 مليار وون، و«إل جي» للإلكترونيات بنحو 405.5 مليار وون، و«كيه تي» للاتصالات بنحو 379.4 مليار وون. وعلى صعيد آخر، خفضت نحو 49 في المائة، أو 163 شركة من إجمالي الشركات، إنفاقها على المرافق في الفترة ذاتها مقارنة بالفترة المقابلة من العام الماضي. وسجلت «جي إس كالتكس» التراجع لأكبر بقيمة 638.4 مليار وون، تليها «إس كيه» للاتصالات بنحو 517.4 مليار وون، و«هيونداي موتور» الرائدة في عالم السيارات بـ361.4 مليار وون.

في غضون ذلك، أكدت ممثلة التجارة الأميركية كاثرين تاي خلال اجتماع في سيول أن على كوريا الجنوبية والولايات المتحدة حل نزاعاتهما التجارية عبر اتفاقية التجارة الحرة التي تُعدّ «أساس» العلاقة الاقتصادية بين البلدين.

ولم تفلت البلاد من سياسة الرئيس الأميركي السابق دونالد ترمب الذي أجبرها على إعادة التفاوض بشأن معاهدتهما التجارية (كوروس) والتوقيع في مارس 2018 على نسخة معدلة منها. ووافقت حكومة كوريا الجنوبية حينها على فتح سوق السيارات بشكل أكبر للمصنعين الأميركيين، كما وافقت على أن تمدد واشنطن الضرائب بنسبة 25 في المائة على الشاحنات الخفيفة المستوردة من كوريا الجنوبية حتى عام 2041.

فيما يتعلق بالصلب، وافقت سيول على تخصيص حصة سنوية للصادرات إلى الولايات المتحدة تبلغ 2.68 مليون طن، مثّلت عام 2018 نحو 70 في المائة من متوسط صادراتها السنوية المسجلة على مدار السنوات الثلاث السابقة.

فرنسا : لا استسلام في نزاع مصايد الأسماك ما بعد «بريكست»

اضطرت أنيك جيراردين، وزيرة الشؤون البحرية الفرنسية، للدفاع عن نفسها ضد اتهامات لها بالاستسلام في نزاع مصايد الأسماك ما بعد "بريكست" مع بريطانيا.

أنيك جيراردين

وقالت جيراردين في تصريحات إذاعية: إن التعويض المحتمل للصيادين، الذين خرجوا خالي الوفاض لا يعني الاستسلام، وفقا لـ"الألمانية".

وأضافت، "هذا لا يعني أننا سنتوقف عن النضال من أجل حقوق الصيادين"، وأضافت أنه ما زالت هناك مفاوضات يومية مع بريطانيا.

كما أكد الرئيس إيمانويل ماكرون ، أن فرنسا تواصل الكفاح من أجل حقوقها في صيد الأسماك، وقال ماكرون في بلدة أولنوي – أيميرس شمال فرنسا: "نواصل القتال، ولا نتخلى عن صيادينا".

وقال: إنه يتوقع أن تدافع المفوضية الأوروبية عن مصالح الدول الأوروبية المتضررة ومن بينها فرنسا، وإذا لم تضطلع بدورها، فإن فرنسا ستفعل ذلك. وانتقدت أنيك جيراردان، عدم تعاون جزيرة جيرسي الإنجليزية على صعيد منح التراخيص وتحدثت عن إمكان تعويض الصيادين الفرنسيين، الذين يدفعون ثمن "بريكست"، الأمر الذي عده الصيادون تعبيرا عن هزيمة. وأعلنت جيراردان، خصوصا التحضير لخطط لتعويض الصيادين، الذين بقيت سفنهم على الرصيف، واختصر وزير الدولة الفرنسي للشؤون الأوروبية الوضع بقوله: "كل الخيارات تبقى مفتوحة إذا لم يثمر الحوار مع لندن وجيرسي".

الصراع الاقتصادي يشتعل في أفريقيا من بوابة الديون

يزداد الصراع الاقتصادي في أفريقيا المليئة بفرص الاستثمار، خاصة بين أكبر اقتصادين في العالم، الولايات المتحدة الأميركية والصين، وزادت واشنطن من تحركاتها واتفاقياتها الاستثمارية خلال ين الماضيين.

وقال وزير الخارجية الأميركي أنتوني بلينكن، إن بلاده تستثمر في أفريقيا دون فرض مستويات لا يمكن تحملها من الديون، في الوقت الذي شهد فيه توقيع عقود تزيد قيمتها على مليار دولار في العاصمة السنغالية دكار.

وتوصف هذه الصفقات بين أربع شركات أميركية والسنغال بأنها جزء من جهود واشنطن لمساعدة أفريقيا في بناء البنية التحتية، من خلال صفقات شفافة ومستدامة.

وكانت إدارة بايدن موضع اتهام من جانب البعض بأنها غير مهتمة بأفريقيا، وهي شكوى متكررة في السياسة الخارجية الأميركية، لكن أهميتها زادت في الوقت الحالي مع ترسيخ الصين لأقدامها في القارة سياسياً واقتصادياً.

وحرصاً منه على عدم توجيه نقد مباشر لمشروعات البنية التحتية الصينية التي تزايدت في العقد الماضي، قال بلينكن خلال زيارة لنيجيريا يوم إن الصفقات الدولية غالباً ما تكون غامضة وإجبارية.

وقال خلال حفل التوقيع مع وزير الاقتصاد السنغالي أمادو هوت إن الولايات المتحدة تقوم بالاستثمار «دون إثقال البلاد بديون لا تستطيع تحملها». وأضاف أن الصفقات ستساعد في تحسين البنية التحتية وخلق فرص عمل وتعزيز السلامة العامة والقدرة على التكيف مع تغير المناخ.

وتعد السنغال المحطة الأخيرة في جولة بلينكن التي زار خلالها أيضا كينيا ونيجيريا.

وعد وزير الخارجية الأميركي بأن الولايات المتحدة ستسلك نهجاً مختلفاً في مساعدة أفريقيا لسد احتياجاتها في قطاع البنية التحتية، مضيفاً أن كثيراً من صفقات البنية التحتية يشوبها الغموض والأضرار نتيجة ضغوط.

كانت الصين التي لا تربط التمويل بالأوضاع السياسية أو بحقوق الإنسان هي مصدر معظم التمويل الذي حصلت عليه أفريقيا على مدى العقد الماضي. وتحتاج القارة إلى مليارات الدولارات سنوياً لتطوير الطرق والسكك الحديدية والسدود ومشروعات الطاقة. وفي خطاب أميركي لأفريقيا من العاصمة النيجيرية أبوغا، قال بلينكن إن احتياجات البنية التحتية تعوق النمو وتغلق الباب أمام الفرص في مناطق كثيرة للغاية. وأضاف: «بتلبية هذه الاحتياجات، يصبح بالإمكان تحسين مستوى المعيشة، وتعزيز الاقتصاد، وحماية الكوكب في الوقت ذاته».

الصين تغرّم «علي بابا» و«تينسنت» و«بايدو» في إطار مكافحة الاحتكار

فرضت إدارة الدولة الصينية لتنظيم السوق، غرامة بحق مجموعة علي بابا، وشركة تينسنت القابضة، وشركة بايدو، تبلغ إجمالا 21.5 مليون يوان (3.4 مليون دولار)، وذلك في أحدث جولة من العقوبات في إطار الإجراءات الصارمة الجارية من أجل حماية المنافسة ومنع الاحتكار.

وقالت الإدارة المعنية بمراقبة حرية المنافسة، بحسب وكالة بلومبرغ، إنه يتعين على الشركات الثلاث أن تدفع 500 ألف يوان (78 ألف دولار) مقابل كل واحد من 43 انتهاكا تتعلق بمكافحة الاحتكار.

وأعلن الرئيس الصيني شي جين بينج في مارس) عزمه ملاحقة شركات «المنصات» التي تجمع البيانات بهدف الاحتكار، وقد عززت بكين عمليات الإشراف والمراقبة على مكافحة الاحتكار في القطاع الخاص الواسع في الصين، وبشكل خاص في العالم الافتراضي.

وتم فرض غرامة بحق علي بابا بقيمة 2.8 مليار دولار أوائل العام الجاري لسوء استغلال ما تتمتع بها الشركة من هيمنة سوقية، كما جرى تغريم التطبيق الرائد في توصيل الطعام «ميتوان» 533 مليون دولار الشهر الماضي لانتهاك قواعد مكافحة الاحتكار.

كانت شركة علي بابا الرائدة في مجال التجارة عبر الإنترنت، قد أعلنت أن أرباحها في الفصل الماضي تراجعت بنسبة 81 في المائة، على وقع استهداف السلطات شركات التكنولوجيا العملاقة.

وأفادت علي بابا بأن أرباحها بلغت 5،37 مليار يوان (833 مليون دولار) للفترة ما بين يوليو) وسبتمبر ، مقارنة بمبلغ 28،77 مليار يوان حققته في الفترة ذاتها من العام الماضي. وتمثّل عائدات علي بابا مقياسا مهما لأداء كبرى الشركات في البلاد في ظل تحرّك الحكومة للجم شركات التكنولوجيا العملاقة.

العراق يقترح تشكيل تكتل اقتصادي مشترك مع تركيا وإيران

قالت وزارة التجارة العراقية، إنها قدمت مقترحا إلى تركيا لتشكيل تكتل اقتصادي يضم أيضا إيران، ليكون قوة اقتصادية على غرار تكتلات موجودة في أنحاء العالم.

وقال المتحدث باسم الوزارة محمد حنون، في تصريحات أوردتها وكالة الأنباء العراقية "واع"، إن "الوفد العراقي قدم خلال منتدى الأعمال العراقي التركي للاستثمار والمقاولات اقتراحا لتشكيل كتلة اقتصادية إقليمية تضم العراق وتركيا وإيران لتصبح قوة للمنطقة تتيح لها منافسة التجمعات الاقتصادية حول العالم".

وبرعاية وزارة التجارة التركية، استضافت مدينة إسطنبول، ، منتدى الأعمال التركي العراقي للاستثمار والمقاولات. وأضاف حنون أن "الوفد العراقي طرح فرصا استثمارية في مجالات الزراعة والصحة، وطلب السماح للمصارف العراقية بفتح فروع لها في تركيا، وأكد أهمية دخول الشركات التركية للاستثمار في العراق". وأشار إلى أن "التبادل التجاري بين العراق وتركيا وصل إلى 21 مليار دولار سنويا في العام الأخير، وهي الدولة الثانية بنسبة الصادرات للعراق بعد الصين"، كاشفا عن تقديم طلب لفتح منفذين جديدين مع تركيا لتسهيل عملية تبادل البضائع والتجارة. وخلال افتتاح المنتدى ، قال وزير التجارة العراقي علاء أحمد حسن عبيد، إنه التقى نظيره التركي محمد موش، واتفقا على تسهيل منح التأشيرات لرجال الأعمال لمدة تصل 5 سنوات، على أن يتم توسيع هذا الإجراء على شريحة أوسع مستقبلا.

وأعرب عبيد عن أمله توقيع شراكات وعقد اتفاقيات مع الجانب التركي، مشيرا إلى أن شعبي البلدين ينتميان إلى المنطقة الجغرافية نفسها، وخبرة تركيا في المجال الاقتصادي نموذج بالنسبة للعراق.

وتركيا والعراق بلدان جاران، ويرتبطان بعلاقات وثيقة الصلة على مختلف الأصعدة وخاصة التجارية والاقتصادية.

صندوق النقد: الاقتصاد المكسيكي يتعافى من أعمق ركود منذ عقود

أكد صندوق النقد الدولي أن الاقتصاد المكسيكي يتعافى من أعمق ركود منذ عقود، مدفوعا بالنمو القوي في الولايات المتحدة وارتفاع معدلات التطعيم.

وأوضح جيفري أوكاموتو النائب الأول لمدير الصندوق "السلطات نجحت في الحفاظ على الاستقرار المالي على الرغم من التحديات المرتبطة بالجائحة".

وأعلن صندوق النقد الدولي أنه جدد خط ائتمان لمدة عامين للمكسيك بقيمة 50 مليار دولار، لتعزيز قدرة الحكومة على مواجهة تبعات الجائحة، وفقا لـ"الألمانية" .

وقال في بيان إن الاقتصاد المكسيكي لا يزال معرضا للمخاطر، بما في ذلك جراء تبعات جائحة كوفيد – 19، وسيوفر خط الائتمان المرن ضمانة ضد هذه المخاطر جميعها ويعزز ثقة السوق.

السلفادور تخطط لأول «مدينة بيتكوين» في العالم

قال رئيس السلفادور نجيب بوكيلة إن البلاد تخطط لبناء أول "مدينة بيتكوين" في العالم، والتي من المقرر تمويلها في البداية من خلال سندات بيتكوين، ليزيد من رهان البلد الواقع بأمريكا الوسطى على العملة المشفرة. وخلال حديثه في فعالية بمناسبة اختتام أسبوع للترويج لبيتكوين في السلفادور، قال بوكيلة إن المدينة المخطط لها في شرق البلاد ستحصل على إمدادات الطاقة من بركان ولن تفرض أي ضرائب باستثناء ضريبة القيمة المضافة. وبحسب "رويترز" قال بوكيلة أمام حشد في الفعالية "سنبدأ التمويل في 2022، وستكون السندات متاحة في 2022". ولدى حديثه بجانب بوكيلة، قال سون ماو كبير المسؤولين الإستراتيجيين في مزود تكنولوجيا سلسلة الكتل بلوك ستريم إن السلفادور ستصدر في البداية سندات بقيمة مليار دولار مدعومة ببتكوين لبدء جمع أموال من أجل المدينة المخطط لها.